الأنباء
الاحد 2 ديسمبر 2012

«الخليج» يفوز بجائزة «مصرف العام» من «ذا بانكر»

أعلن بنك الخليج عن فوزه بجائزة «مصرف العام» من مجلة «ذا بانكر» الرائدة والأكثر شهرة في العالم في مجال الصناعة المصرفية، وذلك تقديرا لإنجازات البنك المتميزة خلال العام الماضي. وقد تسلم الجائزة الرئيس التنفيذي لبنك الخليج ميشال العقاد خلال حفل العشاء السنوي لتوزيع الجوائز الذي أقامته «ذا بانكر» في لندن، في 28 نوفمبر حيث يعتبر هذا الحفل أحد أبرز الأحداث في الصناعة المصرفية للعام، وقد حضره عدد من كبار المصرفيين والمدراء التنفيذيين وشخصيات بارزة من القطاع المالي والمصرفي حول العالم.

وصرح الرئيس التنفيذي لبنك الخليج ميشال العقاد قائلا: «إنه لشرف كبير لنا الحصول على هذه الجائزة الهامة من «ذا بانكر»، وأود أن أشكر لجنة التحكيم على اختيارها بنك الخليج لهذه السنة، فقد جاءت هذه الجائزة تقديرا للجهود المتواصلة التي تبذلها إدارة البنك وموظفوه حرصا على جعل بنك الخليج أفضل مصرف في الكويت، وتقديم أفضل وأسرع الخدمات المصرفية الشخصية للعملاء. ونسعى إلى المحافظة على مركز الريادة في مجال الصناعة المصرفية في ظل ارتفاع حدة المنافسة في المستقبل، وذلك من خلال الإبداع وتطوير الأفكار ووضع خدمة العملاء في مقدمة أولوياتنا، علاوة على رفع المعايير وتحديد مستويات التميز المصرفي عبر المنطقة».

واختتم العقاد حديثه قائلا: «ومن الأسباب العديدة لفوز البنك بجائزة «مصرف العام» استراتيجيته الناجحة التي تركز بشكل أساسي على خدمة العملاء. وتعتبر هذه الجائزة التي تؤكد للجميع مدى حماسنا وإصرارنا على النجاح، بمثابة حافز لنا لتحقيق المزيد من الإنجازات في السنوات القادمة».

هذا، وتمنح جائزة «مصرف العام» من مجلة «ذا بانكر» الرائدة والمرموقة في المجال المصرفي والمملوكة لمجموعة «فاينانشال تايمز» التي تصدر عنها أيضا صحيفة «فاينانشال تايمز». وتشتد المنافسة لنيل الجوائز السنوية المقدمة من مجلة «ذا بانكر» لمنطقة الشرق الأوسط، ويعتبر الفائزون بها قد نجحوا في تحديد أرقى معايير التميز في مجال الصناعة المصرفية.

ميشال العقاد يتسلم جائزة «مصرف العام» من مليسا هانكوك ومايكل بويرك خلال حفل توزيع الجوائز الذي أقيم في لندن

«زين» تشارك الإمارات احتفالاتها بذكرى العيد الوطني

أعلنت «زين» الشركة الرائدة في تقديم خدمات الاتصالات المتنقلة في الكويت عن تقديم تخفيضات على الرسائل النصية القصيرة الدولية والمكالمات الصوتية الدولية الصادرة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة 2 ديسمبر، وذلك بمناسبة ذكرى العيد الوطني.

وذكرت الشركة أنها تقدم هذا العرض منذ السنوات الماضية في إطار حرصها الشديد على مشاركة كل عملائها في جميع مناسباتهم، خصوصا أنها تعتبرهم الشريك الرئيسي لها في عملها، لتبادر في تقديم تخفيضات بهذا الحجم، ليصل الخصم على الرسائل الدولية القصيرة إلى 50٪ للرسالة الواحدة و20٪ على المكالمات الصوتية الدولية الصادرة إلى دولة الإمارات.

بدورها قدمت زين التهنئة للشعب الإماراتي الشقيق، ولكل قياداته ولأركان سفارة دولة الإمارات في الكويت وجميع الإخوة المقيمين من دولة الإمارات بمناسبة هذه الذكرى.

وأكدت الشركة أنها تحرص وباستمرار على المشاركة الفاعلة بالمناسبات الوطنية وبمختلف المناسبات السعيدة، ومنها الأعياد الوطنية التي تعيشها جميع الشعوب.

خصم 50٪ على الرسائل الدولية القصيرة و20٪ على المكالمات

وأضافت «زين» أن التخفيضات تسري على جميع الرسائل النصية القصيرة SMS والمكالمات الصوتية الصادرة إلى دولة الإمارات ابتداء من الساعة 12 بعد منتصف ليلة يوم الثاني من ديسمبر.

وتستمر لمدة 24 ساعة، شاملة جميع عملاء الدفع الآجل والدفع المسبق.

.. و«VIVA» تشارك في الاحتفالات بعروض خاصة

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية VIVA عن عروضا خاصة تطرحها لعملاء الدفع المسبق والآجل احتفالا بالعيد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة بحيث يتسنى لجميع مشتركي الدفع المسبق والآجل التواصل مع عائلاتهم وأصدقائهم في الإمارات والحصول على خمس دقائق مجانية مقابل كل اتصال مدته خمس دقائق.

يسري هذا العرض يوم 2 ديسمبر 2012 ولمدة 24 ساعة.

ويأتي هذا العرض نتيجة لما يربط الكويت بالإمارات العربية المتحدة من علاقات امتدت على مدار عدة عقود وانطلاقا من حرص شركة VIVA على منح الأشقاء الإماراتيين المقيمين في الكويت فرصة التحدث مع أحبائهم ومشاركتهم فرحتهم بهذا العيد الوطني وكذلك حث المواطنين على تبادل التهاني مع أصدقائهم في الإمارات فقط بنصف السعر.

وبمناسبة العيد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، يسر شركة VIVA أن تتقدم بأحر التهاني وأصدق التمنيات للشعب الإماراتي بأكمله ولأبناء الجالية الإماراتية في الكويت، مؤكدة التزامها بأن تكون سباقة في تقديم كل ما هو جديد ومبتكر في عالم الاتصالات والعمل المستمر على منح عملائها تجربة فريدة لا تضاهى.

ويستطيع العملاء الراغبون في الحصول على مزيد من المعلومات زيارة أي من فروع شركة VIVA. ولمعرفة المزيد حول العروضات والمنتجات والباقات العديدة الأخرى التي تقدمها شركة VIVA بأسعار تنافسية.

يمكن للعملاء زيارة أحد فروع الشركة البالغ عددها 14 والمنتشرة في مختلف أنحاء الكويت أو زيارة موقع الشركة الإلكتروني: www.viva.com.kw

عن طريق صفحتها بالفيسبوك

«كواليتي نت» تعلن بدء مرحلة التصويت لمسابقة تقليد أفضل فيديو منزلي لإعلان «فكر أنا خوف»

أعلنت شركة «كواليتي نت» عن فتح باب التصويت لمتابعيها عن طريق صفحة الفيسبوك QualitynetKw وذلك للتصويت وتحديد أفضل فيديو منزلي لتقليد اعلان «فكر انا خوف» والذي سيحصل على الجائزة الكبرى والمقدرة بـ 10 آلاف دينار «كاش» لصاحب المركز الاول.

وقال مدير عام الشؤون الإدارية والموارد البشرية والتسويق في كواليتي نت نائل العوضي ان المرحلة الثانية من مسابقة تقليد إعلان «فكر انا خوف» هي الاهم، حيث ستستمر لمدة اسبوعا كاملا، حيث سيتم غلق باب التصويت بتاريخ 9 ديسمبر، قبل ذلك التاريخ يستطيع الجمهور مشاهدة وتقييم الاعمال المشاركة عبر صفحة الشركة على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، حيث تم تخصيص تطبيق خاص بالتصويت يسمح لمتابعي الصفحة فقط بمشاهدة كل المشاركات الخاصة بالمتسابقين والتصويت لهم لمرة واحدة فقط. وذلك عن طريق آلية التصويت لأفضل فيديو (like)، مضيفا انه سيتم منح جوائز عديدة وقيمة للجمهور المشارك بالتصويت، وذلك عن طريق السحب الذي سيتم بالحفل النهائي بالمسابقة.

وأوضح العوضي أن لجنة التحكيم التي تم تخصيصها للمسابقة والمكونة من المخرج عبدالعزيز الجسمي (مخرج الاعلان الاصلي) والفنان بشار الشطي (الحان وكلمات وغناء) ومدير عام قطاع الأفراد في «كواليتي نت» عيسى الكوهجي واجهت صعوبة بالغة في اختيار الافضل وذلك لكثرة عدد الاعمال المشاركة بالمسابقة وتميز كل منها عن الآخر، حيث قامت اللجنة بانتقاء أفضل 10 مشاركات للمرحلة الثانية وذلك وفقا لعدة معايير فنية تتعلق بالجانب الابداعي لافكار المشاركين ومضمونها ودقة وجودة التصوير وأداء الممثلين والتقنيات الحديثة المستخدمة في انتاج اعمالهم.

وأضاف العوضي أن تصويت الجمهور سيمثل نسبة 70٪ من النتيجة النهائية لأفضل 10 مشاركات تم اختيارها على أن يمثل قرار لجنة الحكم نسبة 30٪، وسيحصل الحائز النسبة الأكبر من تصويت الجمهور ولجنة الحكم على المركز الأول وجائزة مالية قدرها 10 آلاف دينار نقدا، وسيعلن عن اسم الفائز من خلال قنوات التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام والصحافة في احتفال كبير في مجمع الأڤنيوز، تشارك فيه وسائل الاعلام وحضور الفنان بشار الشطي والمخرج عبدالعزيز الجسمي والمشاركين وسيتم تسليم الفائز الجائزة وإجراء سحب على جوائز قيمة للمشاركين بالتصويت من الجمهور والحضور.

نائل العوضي

«بيتك للأبحاث»: إعداد مؤشرات اقتصادية لأنشطة وخدمات القطاع الخاص بالتعاون مع «الاسكوا» والإدارة المركزية للإحصاء

قال مدير عام الإستراتيجية والعلاقات المؤسسية في بيت التمويل الكويتي «بيتك» فهد خالد المخيزيم إن شركة «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة «بيتك» ومنظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة والإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت، تدرس حاليا العمل على إعداد مؤشرات اقتصادية للقطاع الخاص وتطوير آلية البحوث المتعلقة به، بما يكفل تعزيز العمل الإحصائي بهذا الجانب، وما يحقق ذلك من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، ويسهم في توظيف إمكانيات كل جانب للخروج بمنتج علمي موثق يتضمن مؤشرات عديدة لمجالات عمل القطاع الخاص بالكويت، بما يشابه ما هو معمول به في اكبر الأسواق العالمية بالتنسيق والتعاون مع الجهات سالفة الذكر، وذلك بمبادرة أطلقتها الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت التي تعكس طموحا كبيرا للارتقاء بأداء الاقتصاد الوطني من منظور التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص معا. وأوضح المخيزيم الذي يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة في تصريح صحافي أن هذا التعاون بين الجهات الثلاث سيعزز من أداء القطاع الخاص الذي يمثل أهمية كبيرة في اقتصاديات دول العالم حيث يعتبر حجر الزاوية في تنفيذ الخطط التنموية والمساهمة في قيادة حركة الاقتصاد الكويتي، وسط انحسار ملحوظ لدور الحكومات، الأمر الذي يستلزم أن تكون أنشطة وأعمال الشركات والمؤسسات الخاصة قائمة على مؤشرات اقتصادية دقيقة ومحايدة تتيح للقائمين عليها قراءة جيدة لتطورات السوق، مما يمكنهم من وضع الخطط المناسبة لأعمالهم على المدى القصير والمتوسط والطويل، مشيدا في هذا الصدد بما تبديه الجهات المشاركة من تفاعل ايجابي وترحيب بالفكرة، حيث بدا كل جانب في طرح تصوراته ورؤيته لتنفيذ الموضوع والمدى الذي يمكن أن يساهم من خلاله في تحقيق الفكرة لتصبح واقعا ملموسا، والتي يتوقع أن تكون احد محركات عمل السوق خلال الفترة المقبلة بعد أن تجد طريقها للتطبيق.

وشدد المخيزيم على أن المؤشرات التي نسعى لإعدادها بالتعاون بين الجهات الثلاث والتي ستكون الأولى من نوعها على مستوى السوق الكويتي، تعتبر نقلة نوعية لمرحلة جديدة في العمل الاقتصادي داخل الكويت، وستساعد في تطوير مفاهيم عديدة وأساليب وأدوات وأنشطة لطالما استخدمتها الشركات دون أن يكون لديها في الغالب مؤشرات قياسية وإحصائية ذات شفافية ومنهجية، تساعدها في تجنب مخاطر السوق وتقلباته وتمكنها من اتخاذ القرارات السليمة.

فهد المخيزيم يتوسط ممثلي الجهات الثلاث في أحد الاجتماعات الأخيرة

«الشال»: 31,2 مليار دينار جملة إيرادات موازنة 2013/2012 المتوقعة

ارتفاع مخصصات «الخليج» بنسبة 13,5٪

قال التقرير الأسبوعي لشركة الشال للاستشارات الاقتصادية انه وبانتهاء شهر نوفمبر فقد انتهى الشهر الثامن من السنة المالية الحالية 2013/2012، وظلت أسعار النفط الكويتي، مرتفعة، وفوق حاجز الـ 100 دولار للبرميل، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر نوفمبر، معظمه، نحو 106,4 دولارات للبرميل، بانخفاض بلغ نحو 1,1ـ دولار للبرميل، عن معدل شهر أكتوبر، البالغ نحو 107,5 دولارات للبرميل.

وعليه، فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للشهور الـ 8 الأولى من السنة المالية الحالية، نحو 105,9 دولارات، بزيادة بلغت 40,9 دولارا للبرميل، أي بما نسبته 62,9٪، عن السعر الافتراضي الجديد، المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 65 دولارا للبرميل. وكان معدل شهر أبريل الفائت، أعلى معدل لسعر برميل النفط الكويتي، عند نحو 116,9 دولارا، اي ان معدل شهر نوفمبر اقل منه بنحو 10,5ـ دولارات للبرميل. وكان معدل شهر نوفمبر 2011 من السنة المالية الفائتة 2012/2011 قد بلغ نحو 107,9 دولارات للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2012/2011، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 109,9 دولارات، اي ان معدل ما مضى من السنة المالية الحالية أقل بنحو 4ـ دولارات عن معدل أسعار السنة المالية الفائتة.

ويفترض ان تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال الشهور الثمانية الأولى، من السنة المالية الحالية، بما قيمته 20,5 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما ـ وهو افتراض، في جانب الأسعار، على الأقل، لا علاقة له بالواقع ـ فإن المتوقع ان تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية، بمجملها، نحو 30 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 17,2 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة (نحو 12,768 مليار دينار). ومع إضافة نحو 1,2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 31,2 مليار دينار. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21,240 مليار دينار، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 10 مليارات دينار والواقع انه سيكون أعلى عند احتساب الوفر في مصروفات الموازنة عن المقدر، للسنة المالية الحالية 2013/2012، بمجملها، مقابل فائض فعلي بنحو 13,2 مليار دينار للسنة المالية الفائتة.

أوضح «الشال» ان بنك الخليج قد أعلن عن نتائج أعماله عن الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2012، والتي تشير الى ان البنك حقق أرباحا، بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة والزكاة، بلغت نحو 22,4 مليون دينار، متراجعة بنحو 5 ملايين دينار، مقارنة بنحو 27,4 مليون دينار، للفترة نفسها من 2011، وارتفعت المخصصات بنحو 6,7 ملايين دينار أي نحو 13,5٪ حين بلغت 56 مليون دينار مقارنة مع 49,4 مليون دينار في الفترة نفسها من العام السابق، وارتفعت جملة الايرادات التشغيلية للبنك بنحو 4,1 ملايين دينار أي ما نسبته 2,5٪، حين بلغت نحو 166,7 مليون دينار، مقارنة مع نحو 162,6 مليون دينار، في الفترة نفسها من العام الماضي، وذلك نتيجة ارتفاع بند صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات بنحو 7,7 ملايين دينار الى نحو 20,1 مليون دينار، مقارنة بنحو 12,3 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2011، وارتفع أيضا بند إيرادات الفوائد بنحو 6,1 ملايين دينار أي بنحو 4,8٪ وصولا الى 131,5 مليون دينار مقارنة مع 125,5 مليون دينار للفترة نفسها من العام السابق. فيما ارتفع بند خسائر انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع من 4,2 ملايين دينار في سبتمبر 2011، الى 11,6 مليون دينار في الفترة نفسها من 2012، الأمر الذي أدى الى خفض مستوى ارتفاع إيرادات التشغيل. وارتفع بند صافي إيرادات الفوائد بنسبة 15,3٪ أي ما يعادل 11,5 مليون دينار، ويعود هذا الارتفاع الى تراجع مصروفات الفوائد بنحو 10,7٪ وارتفاع إيرادات الفوائد بنحو 4,8٪، كما أسلفنا سابقا. وارتفع صافي هامش الفائدة (الفرق بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة) من نحو 2,4٪، في نهاية سبتمبر 2011، الى نحو 2,7٪ للفترة نفسها من العام الحالي 2012، بينما تراجع هامش صافي ربح البنك من نحو 16,9٪ خلال الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2011، الى ما نسبته 13,5٪ للفترة نفسها من هذا العام. وتشير البيانات المالية الى ان اجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 43 مليون دينار، أي ما نسبته نحو 0,9٪، ليصل الى نحو 4828,9 مليون دينار، مقابل 4785,9 مليون دينار في ديسمبر 2011، وارتفعت الموجودات بنحو 0,4٪ أي نحو 17,6 مليون دينار، مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق حين بلغت نحو 4811,3 مليون دينار، وارتفع بند سندات بنك الكويت المركزي بنسبة 15,8٪، أي ما قيمته 67,7 مليون دينار، ليصل الى 497,1 مليون دينار (10,3٪ من اجمالي الموجودات)، مقابل 429,5 مليون دينار (9٪ من اجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2011، وعند مقارنته بما كان عليه في الفترة نفسها من عام 2011، نجد انه ارتفع أيضا، بما نسبته 30,4٪، أي ما قيمته 115,9 مليون دينار، حين بلغ نحو 381,2 مليون دينار (7,9٪ من اجمالي الموجودات). وبلغت نسبة العائد على رأس المال نحو 11,6٪ قياسا بنحو 14,6٪ للفترة نفسها من العام 2011، وبلغ العائد السنوي على القيمة السوقية للسهم 2,7٪، قياسا بعائد بلغ نحو 2,8٪، للفترة نفسها من عام 2011، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 36,7 مرة مقارنة بنحو 35,7 مرة في سبتمبر عام 2011، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 2,6 مرة في سبتمبر عام 2012 مقارنة بنحو 3 مرات في سبتمبر عام 2011.

183 شركة مدرجة تعلن أرباحاً بقيمة 1,07 مليار دينار في 9 أشهر

ذكر تقرير «الشال» ان 183 شركة او نحو 92٪ من اجمالي الشركات المدرجة البالغ عددها 199 شركة اعلنت نتائج اعمالها للربع الثالث، وتم ايقاف 13 شركة ولم تتوافر بيانات لثلاث شركات مدرجة، وحققت تلك الشركات اجمالي ارباح بنحو 1070,1 مليون دينار، وتبدو ظاهريا انها ادنى من مستوى ارباح الفترة نفسها من 2011 البالغة 1202 مليون دينار ولكنها اعلى في الواقع بنحو 15,8٪ اذا استبعدنا من ارباح الارباع الثلاثة الاولى من 2011، الارباح غير المكررة لشركة «الوطنية للاتصالات» البالغة نحو 278 مليون دينار.

ويؤكد ذلك الاتجاه ان ارتفاع عدد الشركات الرابحة للارباع الثلاثة الاولى من 2012 الى 132 شركة، بينما كانت 115 شركة للفترة نفسها من العام الفائت، وبالتبعية انخفض عدد الشركات الخاسرة الى 51 شركة مقابل 68 شركة، للفترة المماثلة من العام الفائت، وفي قائمة الشركات الرابحة، حققت ثلاث شركات قيادية نحو 40,4٪ من ارباح قائمة الشركات الرابحة، تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 228,9 مليون دينار، وجاءت «زين» ثانية بنحو 201,6 مليون دينار، و«بيت التمويل الكويتي» ثالثا بنحو 75,9 مليون دينار بينما حققت ثلاث شركات احداها قيادية نحو 32,7٪ من جملة الخسائر في قائمة الشركات الخاسرة، تصدرتها شركة «بيت الاستثمار العالمي (جلوبل)»، بنحو 35,5 مليون دينار ثم البنك التجاري الكويتي بنحو 12,2 مليون دينار ثم شركة المدار للتمويل والاستثمار بنحو 11,9 مليون دينار.

وحققت الشركات نفسها ارباحا خلال الربع الاول من 2012 بلغت نحو 444,7 مليون دينار وانخفضت هذه الارباح في الربع الثاني من 2012، بنسبة 31,5٪ مقارنة بمستوى الربع الاول ـ كانت 46,4٪ قبل اكتمال نشر الشركات كلها نتائجها ـ الى نحو 304,5 ملايين دينار ثم ارتفعت في الربع الثالث بنحو 5,4٪ مقارنة بمستوى الربع الثاني لتحقق نحو 320,9 مليون دينار، اي ان مستوى الارباح الى هبوط اذا ما قورن بمستوى الربع الاول، وبافتراض استمرار تحقيق ارباح بالمعدل، اي المتوسط الحسابي البسيط للارباع الثلاثة مع بقاء الشركات الموقوفة على حالها، يفترض ان تبلغ ارباح الربع الرابع نحو 356,7 مليون دينار ليبلغ مجمل الارباح السنوية لها نحو 1426,8 مليون دينار مقارنة بتحقيق الشركات نفسها ارباحا في نهاية 2011 بما قيمته 907,1 ملايين دينار.